البيان الختامي لأشغال المجلس الوطني

في ظل وضع متسم بالهجوم على مختلف الحقوق والمكتسبات، التي قدم من أجلها الشعب المغربي تضحيات جسام، بما يخدم مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا، سياسيا وثقافيا، وفي سياق تبعية الدولة المغربية لمؤسسات المال الدولية، وباعتبارها تابعة ومرهونة في يد الإمبريالية العالمية، تحاول جاهدة، وبتواطؤ مع الأقلية الناهبة لثروات البلاد والمتغولة في السلطة والاستبداد، تبرير هذه الإصلاحات التخريبية رغبة منها في تركيز مزيد من التجهيل والتفقير والبطالة وكذا تردي الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، التشغيل،...) وسط جماهير شعبنا الأبي الذي لا تزال مختلف فئاته الاجتماعية وحركاته الاحتجاجية تواصل مقاومتها البطولية ومسيراتها النضالية ضدا على كل أشكال الهجوم الشرس في مختلف القطاعات، والذي انتقلت فيه الدولة المغربية إلى السرعة القصوى في الآونة الأخيرة، حيث زادت حدته عبر قمع الحريات وكل الأصوات الحرة، اعتقالات بالمئات، ارتفاعات صاروخية في أسعار جل المواد الأساسية لاستنزاف القدرة الشرائية للمواطنين، وإقصاء فئة عريضة من المواطنين من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية (التطبيب، التعليم، اجتياز المباريات،...) عبر فرض جواز التلقيح ضدا في كل المواثيق الدولية، وفي سادية مقيتة.

وباعتبار التعليم مجالا أساسيا لتجذير الوعي والمحصن الرئيسي لمقاومة السياسات المنزلة على الشعب، لم يسلم من هاته المخططات التخريبية، بمحاولات رهنه لناهبي جيوب المواطنين من القطاع الخاص، منذ أن تم تنزيل ما سمي بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وما منحه من صلاحيات وامتيازات للتعليم الخاص على حساب التعليم العمومي، ثم ما تلاه من مخططات لا إصلاحية تخريبية، كالمخطط الاستعجالي، والرؤية الاستراتيجية، وقرارات أخرى تمت مأسستها وتقنينها الفعلي بالقانون الإطار 51.17؛ ويعد كل هذا بمثابة قنطرة للقضاء الكلي على المدرسة والوظيفة العموميتين، سواء في ما يرتبط بتنويع

مصادر التمويل أو عبر اعتماد التوظيف بالعقدة. وكان آخر هذه المخططات التخريبية هو الشروط التعجيزية المعلن عنها في مباراة التعاقد لهذه السنة، والتي ترمي في مضمونها إلى إقصاء متعمد لخريجي الجامعات المغربية، خاصة ذات الاستقطاب المفتوح، وتمكين القطاع الخاص بالمزيد من الامتيازات على حساب القطاع العمومي، وكذا تنزيل حسابات الصندوق المغربي للتقاعد عبر تقليص كتلة المعاشات وإطالة مدة المساهمات وسنوات الاستغلال، قصد تغطية الاختلالات الكبرى والبنيوية التي عرفها الصندوق؛ هذه الشروط أكدت وبالملموس أن ما يسمى بالنظام الأساسي لأطر الأكاديميات لا يعد سوى وثيقة للاستهلاك الإعلامي. الشيء الذي يثبت رغبة الدولة المغربية تكريس سياسة التوظيف بالتعاقد، إذ لا علاقة للأمر بالجودة والارتقاء كما يتم الترويج والتطبيل له من طرف الذين وضعوا كل هذه المخططات الفاشلة والتخريبية سابقا. فبعد أن فشلت الدولة في إقناع الشعب المغربي بجدوى التوظيف بالتعاقد، لجأت إلى هذه المحاولة بغرض تحوير النقاش من المطالبة بإسقاط مخطط التعاقد المشرعن لكل هذه الشروط، إلى المطالبة بإسقاط شروط الولوج إلى الوظيفة بالتعاقد، وذلك عبر سياسة الإلهاء عن جوهر مسألة التعاقد، ولتزييف الحقائق التي لا يرغب المسؤولون الإفصاح عنها.

وفي ظل هذا السياق، كانت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد منذ التأسيس، وبعد فرض التعاقد سنة 2016، دائما ما تحذر من الهجوم الممنهج على المدرسة والوظيفة العموميتين، ولطالما ناشدت كل القوى الغيورة على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي، للالتحام والعمل كوحدة متراصة من أجل مجابهة كل التراجعات الخطيرة في كافة القطاعات، على رأسها قطاع التعليم. ومواصلة منها للمعركة النضالية البطولية الرامية إلى رد الاعتبار لنساء التعليم ورجاله، واستعادة مكانة المدرسة والوظيفة العموميتين، عقدت مجلسها الوطني بمدينة الدار البيضاء أيام 17، 18، 19 و 20 نونبر 2021، وبعد نقاش مستفيض حول تقييم المعركة وآفاقها، واستحضار توصيات الجموع العامة، خلص المجلس الوطني إلى البرنامج النضالي الآتي:

البرنامج النضالي

- مقاطعة حراسة مباراة التعليم وكل ما يرتبط بها المزمع إجراؤها يوم 11 دجنبر؛
- مقاطعة الزيارات الصفية للمفتشين؛
- مقاطعة الأستاذ الرئيس وكل ما يتعلق به من تكوينات؛
- مقاطعة حصص المواكبة وكل ما يتعلق بها من تكوينات؛
- تأجيل تسليم النقط للإدارة والاستمرار في مقاطعة كل العمليات المرتبطة بمسار؛
- عقد جموعات عامة إقليمية ومحلية طيلة شهر دجنبر.

إضراب دوري حسب الأقطاب

القطب الأول: • جهة الداخلة واد الذهب • جهة العيون الساقية الحمراء • جهة كلميم واد نون • جهة سوس ماسة • جهة درعة تافيلالت	- إضراب يومي 29 و30 نونبر 2021 تزامنا مع محاكمة الأستاذ سعيد كاراوي؛ - أشكال نضالية موازية يوم 29 نونبر حسب خصوصية كل جهة وإقليم؛
القطب الثاني: • جهة بني ملال خنيفرة • جهة مراكش أسفي • جهة الرباط سلا القنيطرة	- إضراب يومي 7 و 8 دجنبر 2021 ؛ - أشكال نضالية موازية يوم 7 دجنبر حسب خصوصية كل جهة وإقليم ؛
القطب الثالث: • جهة فاس مكناس • جهة الشرق، جهة الشمال • جهة الدار البيضاء سطات	- إضراب يومي 14 و 15 دجنبر 2021 ؛ - أشكال نضالية موازية يوم 14 دجنبر حسب خصوصية كل جهة وإقليم؛

ملاحظة : سيعلن عن تفاصيل الأشكال النضالية الموازية من طرف المكاتب الجهوية والإقليمية

أشكال قطبية يوم 28 دجنبر 2021

قطب أكادير	جهة الداخلة واد الذهب، جهة العيون الساقية الحمراء، جهة كلميم واد نون، جهة سوس ماسة، جهة درعة تافيلالت.
قطب بني ملال	جهة بني ملال خنيفرة، جهة مراكش آسفي.
قطب وجدة	جهة الشرق وجهة فاس مكناس
قطب طنجة	جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة الدار البيضاء سطات.

مجلس وطني يوم 29 دجنبر بالرباط

إننا في التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ونحن نتابع بقلق شديد تردي الأوضاع داخل البلاد في مختلف المجالات والقطاعات، ندعو جميع القوى الغيورة إلى التكتل والوحدة بدل تشتيت الجهود في مجابهة كل المخططات التصفوية للوظيفة والمدرسة العموميتين. وبناء على كل ما سبق، نعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

- **تحميلنا الدولة المغربية وأجهزتها القمعية المسؤولية المباشرة في اغتيال الشهيد عبد الله حجيلي؛**
- **تشبثنا بإسقاط مخطط التعاقد وكل تجلياته؛**
- **تشبثنا بالحل الوحيد لمعركتنا النضالية، والمتمثل في إدماج جميع الأساتذة والأستاذات وأطر الدعم التربوي والاجتماعي والإداري في أسلاك الوظيفة العمومية؛**
- **دعوتنا كافة الشغيلة التعليمية وكل الإطارات النقابية إلى تسطير برنامج نضالي وحدوي من أجل وقف زحف الهجومات المتتالية على ما تبقى من مكتسبات داخل المنظومة التربوية؛**
- **دعوتنا كافة أطر الدعم التربوي والاجتماعي والإداري إلى الانخراط في هياكل التنسيقية الوطنية باعتبارهم جزء لا يتجزأ منها؛**
- **استنكارنا الشديد لكل المحاكمات الصورية التي يتعرض لها الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد(سعيد كاراوي بالراشيدية يوم 29 نونبر، الفوج الأول يوم 30 دجنبر بالرباط، الفوج الثاني والثالث يوم 13 يناير 2022 بالرباط،...)، ومطالبتنا بإسقاط كل التهم المحبوكة ضدهم؛**
- **تنديدنا بالتصرفات اللاإدارية والممارسات التعسفية لمديرة مدرسة "أمتار" الإبتدائية بمديرية شفشاون في حق الأساتذة، ومطالبتنا بمحاسبتها؛**
- **مطالبتنا بتعيين الأساتذة والأستاذات في أحد السلكين، والسماح لهم بالانتقال بين السلكين أثناء الحركة الانتقالية، وأحقيتهم في الاحتفاظ بالسلك الأصلي في عملية تدبير الفائض؛**

- مطالبتنا بسن مذكرات وزارية مرجعية وحديثة لحل مشاكل أساتذة اللغة الأمازيغية (الغلاف الزمني، غياب القاعة الخاصة، انعدام الكتاب المدرسي، فتح المباريات الخاصة بالمفتشين المتخصصين والتخلي عن سياسة المفتشين المكلفين، التمكين من الحركة الانتقالية)؛
- مطالبتنا بالتسوية الفورية لملف الأستاذتين المفصولتين "جهان حافضي وإيمان العروشي"؛
- تضامننا المبدئي واللامشروط مع نضالات الحركة الطلابية وكذا حركة المعطلين بالمغرب، على إثر القمع الذي تعرضت له أشكالهم النضالية احتجاجا على الشروط الإقصائية في ولوج مباراة التعليم، وندعوهم إلى رص الصف الميداني عبر تسطير برنامج نضالي قصد المطالبة بإسقاط مخطط التعاقد وكل تجلياته؛
- تضامننا المبدئي واللامشروط مع معتقلي الرأي وكل المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف (الأستاذ محمد جلول،...)؛
- دعوتنا جميع الأستاذات والأساتذة إلى الالتفاف والالتحام حول إطارهم الشرعي "التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد".

عاشت التنسيقية الوطنية
للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد
صامدة، مناضلة، ومستقلة.